أسواق المال تفشل... ولذلك نحتاجها

نيك شولز ، آرنولد كلينغ
مركز اميريكان انتربرايز
28 ديسمبر 2009

Markets Fail. That's Why We Need Markets

By **Nick Schulz** & **Arnold Kling**
American Enterprise Institute (AEI)

ترجمة: علي الحارس

نيك شولز

- باحث في مركز اميريكان انتربرايز (AEI).
- رئيس تحرير مجلة (اميريكان) التي يصدرها مركز اميريكان انتربرايز (AEI). (منذ 2008). وكان يعمل في السابق كبير المحررين فيها (2006-2008).
- رئيس تحرير صحيفة (TCS Daily) الأمريكية (2002-2006).
- المحرر السياسي للموقع الالكتروني لمحطة فوكس نيوز (2000-2002).
- إجازة في الفلسفة، جامعة فاندربيلت.

آرنولد كلينغ

- باحث في مركز كاتو.
- أستاذ مادة الاقتصاد في عدد من الجامعات الأمريكية.
- كبير الخبراء الاقتصاديين في شركة فريدي ماك (1986-1994).
- مستشار اقتصادي في مجلس حكام الاحتياطي الفيدرالي (1980-1986).
- دكتوراه في الاقتصاد، جامعة ماساتشوستس التكنولوجية (MIT).

طوال قرن من الزمن، اقتصرت حلبة الصراع السياسي والفلسفي للفوز بالاقتصاد الأمريكي على فريقين فحسب، وكلا الفريقين يختلف في آرائه حول طبيعة أسواق المال والدولة، وكلاهما مخطئان. فأحد الفريقين يجعل الأسواق تبدو وكأنها معصومة عن ارتكاب الخطأ، وهي رؤية هيمنت في عشرينيات وثمانينيات القرن العشرين. أما الفريق الآخر فيرى أن الأسواق تنهار، مما يخلق الحاجة إلى تدخل الدولة، وهذه الرؤية تفترض بأن الأسواق ميالة إلى الخروج عن الحدود واختلال التوازن، ولذلك تحتاج إلى اليد الخبيرة الكابحة التي

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل © www.iraqfuture.net

أسواق المال تفشل... ولذلك نحتاجها

توفرها الدولة لحماية المستهلك والمستثمر من عيوب والتباسات الأسواق؛ وذلك على اعتبار أن التكنوقراط الحكماء بإمكانهم حتما أن يعيدوا النظام إلى الأسواق.

على أثر الأزمة المالية التي مهدت الطريق لانكماش تجاري أشمل، تعالت أصوات المنادين بالتدخل الحكومي مرة أخرى وخفتت أصوات المدافعين التقليديين عن الأسواق؛ وهكذا شاهدنا الدولة وهي تعزز دورها بعدة صور منها الملكية المشتركة للعديد من المصارف الكبرى، والاستيلاء على شركات تصنيع السيارات؛ وذلك من خلال خطة كبيرة للتحفيز الاقتصادي، وعروض خطة (الحد والتبادل Cap & Trade) للحد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، ومبادرة كبيرة في مجال الرعاية الصحية.

لقد أمضى المدافعون التقليديون عن أسواق المال الحرة وقتا عصيبا في الآونة الأخيرة وهم يحاولون العثور على من يصغي لآرائهم، ففي نهاية الأمر يبدو وكأن الأسواق لا تعمل وفق أي منهج معقول على الإطلاق، حيث رأينا مؤشر داو جونز وهو يرتفع ويهبط على نحو مخيف، ثم جاء انتفاخ فقاعة سوق التأمينات العقارية وانفجارها، واقتربت شركات الخدمات المالية من حافة الهاوية لوهلة ثم حلقت عاليا بعد ذلك... إذن: يمكن للدولة أن تقدم أداء أفضل؛ ولكن هل هذا صحيح؟

خلال الجيلين السابقين تطورت رؤية جديدة مختلفة عن الأسواق والدولة، وقد حان الآن موعد ولادتها. إنها رؤية تعتقد بأن كلا الفريقين التقليديين قد فشلا في الانتباه إلى بعض الجوانب المهمة من الأسواق. فضلا عن ذلك، فمن شأن هذه الرؤية، إن تم اعتمادها، أن تساعد على تقديم فهم مختلف لتقلبات السوق وتدخلات الدولة على نحو يعكس الواقع أكثر. إنها رؤية دقيقة لكنها تحظى بنفوذ هائل على الكيفية التي ينبغي أن يفكر بها الناس وصناع القرار حول الأسواق وصولا إلى دور الدولة في الاقتصاد.

يمكن تلخيص هذه الرؤية كما يلي: الأسواق تنهار، ولذلك نحتاجها.

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

أسواق المال تفشل... ولذلك نحتاجها

قد تبدو هذه العبارة متناقضة، ولكنها قائمة على أساس أبحاث اقتصادية متعددة ومتشابكة، كما تتصل بالتنمية والتاريخ والتكنولوجيا وتوسع الأعمال وتشكيل الشركات الجديدة. وبحسب هذه الرؤية يكون المستثمرون المغامرون المشاركون في الاقتصاد، سواء في قطاع الأموال أو التكنولوجيا الفائقة أو التصنيع أو الخدمات أو القطاعات الأهم، ثابتين على ممارسة منهجهم التجريبي، وإنشاء أنماط عمل وتقنيات جديدة تقلب النظام السائد رأسا على عقب.

من التقنيات والاختراعات الجديدة ما تعتبر بحق فريدة من نوعها وذات تأثير مديد في تحسين طبيعة الحياة اليومية، ولكن منها ما هو مزيف، حيث يبدو على قدر من الأهمية ويحفز المتداولين في السوق على التصرف بحماس كبير، ولكنهم سيكتشفون لاحقا بأن رهانهم كان خاطئا.

إذا ما أخذنا هذه الطبيعة الديناميكية بعين الاعتبار، فهذا يعني أن الأسواق لا يمكن التنبؤ بتوجهاتها، وتبقى عرضة للانفجار والإفلاس، وتتصف بنوبات من الوفرة التي لا يمكن معرفة مدى معقوليتها إلا بعد فوات الأوان. لكن الأسواق تبقى، على الرغم مما سبق، الآلية الوحيدة الجديرة بالثقة لمعرفة الطريق بسرعة خلال هذه العملية المضطربة؛ ومهما كانت التقلبات، فإن السوق تجتذب الابتكارات الراسخة ومصانع الثروات.

عندما تحاول الدولة فرض النظام على هذه العملية الفوضوية والخطرة بطبيعتها، فإنها سرعان ما تواجه خطرين داهمين: الأول منهما هو خطر خنق الابتكارات الجديدة قبل أن يتسنى لها الوقوف على قدميها، ومن هنا فإن بعض الخطط الحكومية قد تتسبب بالضرر لا بالنفع، من أمثال: وكالة الحماية المالية للمستهلك، وتقدير مخاطر المشاريع، وخطة الرعاية الصحية العامة، وسياسة الوظائف «الخضراء»، وأية خطة تعتمد نظام التخطيط الهرمي (من القمة إلى القاعدة). أما الخطر الآخر فيتعلق بطبيعة الاقتصاد السياسي، حيث تصنع السياسة نوعا خاصا بها من المبتكرين يخل بتوازن الأسواق كما

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

أسواق المال تفشل... ولذلك نحتاجها

يفعل المتداولون أنفسهم، لكن بطرق أكثر ضررا. ويدعو خبراء الاقتصاد هؤلاء المبتكرين المسيسين بمصطلح «الباحثون عن المنفعة»، وهؤلاء يجمعون الثروات، لا من خلال صناعتها، بل بتحوير مجراها لتصب في جيوبهم من خلال تقديم الخدمات للسياسيين، ونرى ذلك، على سبيل المثال، في: الاحتكارات الحكومية، والتخفيضات الخاصة لضرائب بعض الصناعات الخاصة، والثغرات القانونية التي تتسبب بها اللوبيات.

إن فقاعة الرهون والتأمينات العقارية التي انتهت إلى تلك الخاتمة السيئة كانت قد نفختها سياسات الحكومة التي شجعها «الباحثون عن المنفعة» على التدخل في سوق العقارات والإسكان وقطاع التمويل العقاري؛ وهؤلاء ليسوا منحازين إلى حزب دون آخر، فهم استغلوا دفع الرئيس بوش الابن باتجاه مجتمع يملك الأفراد فيه منازلهم لتقديم رهون عقارية مزيفة، وقبل ذلك استغلوا دفع الرئيس كلينتون باتجاه اقتصاد أكثر عدلا لإجبار المصارف على إقراض المناطق السكنية الفقيرة، وفي الحالتين كلتيهما قام «الباحثون عن المنفعة» بتحويل الشعارات السياسية إلى منفعة كلفت المجتمع ثمنا غاليا عند انفجار الفقاعة.

لقد أدت الإجراءات المتخذة لمواجهة الأزمة المالية الراهنة إلى إطالة أمدها، وحتى تضخيمها، وذلك عندما تم استخدام مئات مليارات الدولارات من عوائد الضرائب لدعم الشركات نفسها التي قامت بمخاطرات طائشة، وكلما كان رهانها أكبر في السابق، كلما كان مبلغ التعويض أكبر. إن هذا يوصلنا إلى الفارق الجوهري بين الأسواق والحكومات: وهو أن السوق عندما يعترف بما يصيبه من إفراط واختلال في التوازن نتيجة للابتكارات الجديدة، فإن نظام السوق يستطيع تصحيح نفسه بسرعة، ولكن هذا لا يحدث عندما تصاب السياسة الحكومية بالفشل. وبما أن الفشل السياسي لا يمكن للناس تقبله مقارنة بفشل السوق، فإن ذلك يغري صناع القرار بتجنب الاعتراف بدورهم في نشوء المشكلات وإطالة أمدها، أو قد يلجؤون إلى مضاعفة رهانهم على الحصان الخاسر، ولذلك بدلا من الاعتراف بالدور المركزي للدولة في نشوء فقاعة الرهون العقارية وانفجارها والمسارعة إلى

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net

أسواق المال تفشل... ولذلك نحتاجها

تغيير أدائها، نجد الجهاز الحكومي الفيدرالي مستمرا في تضييع كمية مفيدة من المال على نماذج سيئة في سوق الرهن العقاري وبورصة وول ستريت.

إن الأسواق تفشل، ولكنها تتعلم من الفشل، ولهذا نحتاجها. أما الحكومة فقادرة على تسطير وعود الرخاء، ولكن الأسواق وحدها قادرة على الإيفاء بتلك الوعود.

كافة الحقوق محفوظة لموقع شبكة عراق المستقبل© www.iraqfuture.net